النوع الرابع

المُسنَدُ

❁ قال الحاكمُ: هو ما اتَّصلَ إسنادُه إلى رسول الله ﷺ.

وقال الخطيبُ: هو ما اتَّصلَ إلى مُنتَهاه.

وحكى ابنُ عبد البَرِّ: أنه المرويُّ عن رسولِ الله ﷺ، سواءٌ كان مُتَّصلاً أو مُنقطعاً.

فهذه أقوالٌ ثلاثةٌ[1]. [٢٢]

[شرح٢٢] وأَولاها مثل ما قال الحاكم: الأحاديث المسنَدة هي المتصلة للنبي ﷺ، يعني: هي المروية عن النبي ﷺ بالأسانيد المتصلة، فكلام الحاكم كلام جيد، ذلك أن عبارة الخطيب لا تشترط الرفع إلى النبي ﷺ، فهذا هو الفرق بين كلاميهما، وإذا قيل: حديث مسنَد، وهو غير متصل، فهذا من باب التسامح، يعني: أنه =

(١) ص ٣٧.

.....

= مرفوع فقط، وقد أشبه الحديث المرفوع حينئذ، والأصل أن الأحاديث المسنَدة: هي المتصلة بإسنادها إلى النبي ﷺ كما قال الحاكم، رحمه الله.

هذا أحسن ما قيل في هذا، ولكن الخلاف في ذلك يحتمل لاختلاف مصطلحات العلماء في هذا، فإذا قال أحد العلماء: هذا مسند، وهو يسمي المرفوع مسنداً فهو على اصطلاحه، وأما إذا قاله وهو لا يراه إلا المتصل فهو على اصطلاحه، فإذا قيل: هذه الأحاديث مسندة فمعناها أنها مروية عن النبي ﷺ بأسانيد صالحة للاحتجاج، هذا هو الأصل في هذا الباب، وإذا ظهر منها أشياء تدل على انقطاعها أو ضعفها فهي أحاديث مسنَدة، لكنها معلولة، وهي من باب المرفوع للنبي ﷺ.

obeikandl.com